

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الحديث الصحيح وأقسامه وشروطه.
- أن أميز بين أقسام الخبر باعتبار صفات رواته، وأحوال سنده.
- أن أسلك منهج المحدثين في معرفة الصحيح من الأحاديث.

تمهيد

وضع العلماء شروطاً لقبول الحديث ورده، وهي غاية في الدقة، منها ما يتعلق بالراوي، ومنها ما يتعلق بالمروي، وبناء على ذلك قسموا الحديث إلى مقبول، ومردود، ولكل منهما أقسام ومراتب، تختلف باختلاف شروط القبول وجوداً وعدماً.

فما هي شروط قبول الحديث؟ وما مراتبه؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وخبرُ الآحاد؛ بنقلِ عدلٍ تامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلِ السَّنَدِ، غيرِ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ: هو الصَّحِيحُ لذاته، وتَنَقَّأَتْ رُتْبُهُ بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمٌ، ثُمَّ شَرَطُهُمَا».

الفهم

الشرح:

عَدْلٌ: العدل ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة.
تَامٌ الضَّبْطُ: في التحمل والآداء.
مُعَلَّلٌ: ما فيه علة، سواء كانت ظاهرة أو خفية.
شاذ: المقصود بها هنا مخالفة الثقة من هو أوثق منه.

استخلاص المضامين:

1. استخلص من المتن شروط الحديث الصحيح.
2. استخلص من المتن مراتب الحديث الصحيح.

التحليل

أولاً: الحديث الصحيح، شروطه، أقسامه.

1. تعريفه:

أ- لغة: أصله (صح) ويدل على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء. [مقاييس

اللغة، ابن فارس، 3 / 281].

ب- اصطلاحاً: ما اتصل سنده، بنقل عدل، تام الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة. وهذا التعريف تعريف الصحيح لذاته، وقُدِّم الكلام على الصحيح لذاته لعلو رتبته، وسيأتي الكلام عن الصحيح لغيره.

2. شروطه:



أ- اتصال السند، والمتصل: ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه، ويخرج بهذا الشرط:



ويعرف علماء الحديث اتصال السند، إما بتصريح الراوي بسماع هذا الحديث من شيخه، كأن يقول: سمعت فلانا يقول كذا، أو ما ينوب مناب «سمعت» كأخبرني، أو حدثني، أو رأيت، أو غيرها من الصيغ التي تدل على أنه أخذ الحديث مباشرة عن الشيخ.

ب- عدالة الرواة: والعدل: من عنده ملكة تحمله على ملازمة التقوى والبعد عن الفسق وخوارم المروءة.

ج- ضبط الرواة، وتام الضبط يقصد به: أن يغلب صوابه خطأه، وليس المقصود أنه الذي لا يُخطئ. وينقسم الضبط إلى قسمين:

- ضبط صدر، وهو: أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

- ضبط كتاب ، وهو صيانتها لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه ، وقيد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك؛ ليخرج الحسن لذاته فإنه لا يشترط فيه ذلك .

د- انتفاء الشذوذ، والشذوذ: مخالفة الثقة من هو أوثق منه أو أكثر عددا .

هـ- انتفاء العلة، سواء كانت ظاهرة أو خفية .

3. أقسامه:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته ، وصحيح لغيره؛ فالصحيح لذاته صحته ليست متوقفة عن أمر خارج عنه . والصحيح لغيره ، هو: الحسن لذاته إذا روي من طريق أو طرق أخرى مثله أو أقوى منه .

4. مثال الصحيح:

أ- مثال الصحيح لذاته: ما أخرجه البخاري في صحيحه: حدثنا سليمان بن حرب ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يُعْودَ فِي الْكُفْرِ، بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ» [صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان]. فهذا الحديث صحيح لتوفر شروط الصحة فيه ، فإسناده متصل ، ورواته كلهم عدول ، تامو الضبط ، وسلم من الشذوذ والعلة .

ب- مثال الصحيح لغيره: ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ، قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو تَابِتٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَنْزِعُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ تَزَلْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى تَمْحُو سَيِّئَةً، وَتَكْتُبُ الْآخَرَى حَسَنَةً حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ» [المعجم الكبير للطبراني، 355/ 12]. إسناده هذا الحديث حسن ، وسبب نزوله عن رتبة الصحيح لذاته خفة ضبط أحد رواته ، وهو كثير بن زيد الأسلمي المدني ، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ» . [تقريب التهذيب ، لابن حجر: 459/1].

ثانيا: مراتب الصحيح

تتفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف من عدالة وضبط وغيرهما ، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات ، بعضها فوق بعض ، بحسب

أحوال الرواة، وإذا كان كذلك فما تكون رواته في الدرجة العليا من: العدالة، والضبط، وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه.

فمن الرتبة العليا في ذلك: ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد:

أ- المرتبة العليا:

- كالزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

- وكمحمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علي.

- وكإبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

ب- ودونها في الرتبة:

- كرواية بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده، عن أبيه، أبي موسى.

- وكحماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.

ج- ودونها في الرتبة:

- كسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

- وكالعلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

فإن الجميع شملهم اسم «العدالة والضبط»، إلا أن المرتبة الأولى فيهم من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها، وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة، وهي -أي الثالثة- مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به حسنا:

- كمحمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر.

- وعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة أنها أصح الأسانيد، والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها، نعم يستفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه. ويلتحق بهذا التفاضل ما ذكره ابن حجر من تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، وتقديم شرط البخاري على شرط مسلم تبعاً لأصل كل منهما؛ فصار ترتيب ذلك كما يلي:

1. صحيح اتفق عليه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما
2. صحيح انفرد به الإمام البخاري في صحيحه
3. صحيح انفرد بروايته الإمام مسلم في صحيحه
4. صحيح على شرطهما ولم يخرجاه في صحيحيهما
5. صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه في صحيحه
6. صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه في صحيحه
7. صحيح خرجه غيرهما في كتابه وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما

وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة، أما لو رجع قسم على ما هو فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح؛ فإنه يقدم على ما فوقه؛ إذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا.

كما لو كان الحديث عند مسلم، مثلا، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن، حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فردا مطلقا.

وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر، فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما، مثلا، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال.

أهتدي وأقتدي

قال الحاكم النيسابوري رحمه الله: «إن الصحيح لا يُعرف بروايته فقط، وإنما يُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل العلم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث». [معرفة علوم الحديث، ص: 59].

التقويم

1. أذكر شروط الحديث الصحيح، وأمّثل له.
2. أذكر أقسام الحديث الصحيح.
3. أبين مراتب الحديث الصحيح.

الاستثمار

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «... الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد، وشرطه فيها أقوى وأسد. أما رجحانه من حيث الاتصال: فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه، ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة...، وأما رجحانه من حيث العدالة، والضبط؛ فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس حديثهم، بخلاف مسلم في الأمرين.

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال: فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم، هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى لقد قال الدارقطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء». [نزهة النظر، ص: 35].

- أتأمل النص وأضع في خطاطة المرحلات التي رجع بها الحافظ ابن حجر صحيح البخاري على صحيح مسلم.

الإعداد القبلي

أعد درس الحديث الحسن وأنجز الآتي:

1. أبحث عن أقوال العلماء في الحديث الحسن.
2. أستخرج من سنن الترمذي حديثاً من الأحاديث التي حسنّها.